

هيئة الضرائب تشكل أولى لجانها لتحديد رقم أعمال منشآت الإطعام السياحية

عبد المهدي شباط

كشف قرار هيئة الرسوم والضرائب رقم ٣٠٥ «حصلت الوطن» على نسخة منه، عن تشكيل لجنة مهمتها تحديد رقم أعمال منشآت الإطعام السياحية الراغبة في توقيع الاتفاق بموجب الرسوم التشريعي ١٩ الصادر مؤخراً والذي أجاز بقرار من وزير المالية وبالتنسيق مع وزير السياحة واتحاد غرف السياحة تحديد رقم عمل توافقي مع بعض أو جميع مكلفي منشآت الإطعام السياحية من مستوى نجمين وما فوق تبليغ أصحاب أو مستمري المنشآت السياحية برقم العمل الشهري التوافقي الواجب عليهم تقديمه استناداً للمعايير المحددة في قرار وزير المالية الخاص بذلك.

وفي تصريح له «الوطن» بين مدير مسؤول في الضرائب أن تجربة تطبيق الاتفاق في مدينة دمشق خلال العام الماضي كانت ناجحة وحقت إيرادات أعلى من الإيرادات للفترة نفسها من العام الذي سبقه وأن العديد من أصحاب المنشآت دعوا بموجب الاتفاق بمبالغ أكبر مما تم تحصيله في منشآتهم من رسوم إنفاق استهلاكي.

وعن المعايير التي تبني عليها وزارة المالية قيمة الاتفاق مع أصحاب المنشآت السياحية بين أنه لدى الوزارة العديد من المعايير التي بموجبها تقدر قيمة الرسوم لدى كل منشأة أهمها عدد الكراسي لدى المنشآت والمقصود هنا العدد الفعلي للكراسي ولا يتم الاكتفاء بالعدد المسجل رسمياً إضافة إلى نسبة الإشغال الحقيقية للكراسي وسعر وتكلفة الوجبات المقدمة في هذه المنشآت مع لخط التعديلات التي تطرأ على تكاليف الوجبات والتي يتعلّق معظمها بتبدلات سعر صرف الليرة أمام الدولار.

ويأتي كلام المدير بعد أن قيمت وزارة المالية الاتفاق السابق لها مع منشآت الإطعام السياحية بما فيه من إيجابيات وعملية على ما من سلبيات، إذ تم التأكيد على أن الاتفاق السابق ساهم في تسهيل وتبسيط وشفافية الإجراءات، وسهل عملية التحقق والجباية، ورفد الخزينة بتحصيلات كانت غائبة عنها، لكن بالمقابل اعترت التجربة سلبيات يجب تداركها، منها غياب المعايير الدقيقة التي حكمت الاتفاق، يضاف إليها عدم المتابعة الدقيقة لتطبيق الاتفاق وعدم فرض عقوبات رادعة بحق المخالفين الموقعين عليه.



الجلاد: التجار هم الجيش الاقتصادي تجار: لا نطلب تمويل المستوردات على أن يمول السوق ذاته بذاته

صالح حميدي



المتموين: بيانات التكلفة يجب وضعها في أدرج الوزارة بدلاً من المنتجين معظم الحديث عن نسبة ١٥ بالمئة وليس عن الأسعار

مقصود أن القرار المتعلق بنسبة الـ ١٥ بالمئة صدر بالتشاركية مع غرفة التجارة ومختلف الفعاليات الأخرى في القطاع الخاص وفي القطاع العام وتم تعديله مؤخراً إضافة إلى قرار اعتماد ٥ بالمئة قيمة نفقات أو أي تضخم من دون تقديم أي وثائق واعتماد أجور النقل والأسعار الراجعة بعد تصديقها من غرف التجارة. وبين أيضاً أن الوزارة تسهر على فاتورة الاستيراد المسلمة من المستورد وتعالج نسبة الـ ١٥ بالمئة قبل وصول الباكزة إلى أرض المرفأ ولدى مؤسسات الدولة مهلة ١٥ يوماً للاعتذار أو قبول هذه النسبة وتحصيل قيمتها بعد ذلك ولا حجة للجمارك في تأخير تخلص هذه البضائع تحت ذريعة اقتطاع الـ ١٥ بالمئة لمصلحة مؤسسات الدولة.

ولفت مقصود إلى أن الوزارة وصلت إلى سعر عادل منذ منتصف عام ٢٠١٦ وجنّب أي تضارب أو تناقض بين أسعار الوزارة وأسعار السوق إلا بنسب ضئيلة، إذ إن الفجوة بين أسعار الصرف في المركزي والسوداء هي ضئيلة لا تتجاوز ١٠ ليرات فقط للدولار الواحد.

ولفت مقصود كذلك إلى تعديل أسعار نحو ٢٥٠٠ سلعة في الأسواق المحلية، مؤكداً أن القطاع العام غير قادر على الاستيراد بسبب العقوبات والقادر على الاستيراد في ظل الظروف الحالية هو القطاع الخاص لذلك المناقشة محصورة بين القطاع الخاص فقط وعندما طلب الاستيراد كان الجواب أن المهمة موكلة إلى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد. ووصف مقصود أسعار الألبسة بغير الطبيعية شيئاً وأن بيانات التكلفة بدلا من وضعها في أدرج المنتجين عليهم وضعها في أدرج وزارة التجارة الداخلية وأن القرار بذلك صدر ولا رجعة عنه وهو حماية للمنتج والمستهلك والاستئناس به في حال الجولة على الأسواق قاتلاً: إن السعر ليس تعبيراً عن قيمة السلعة وإنما هو تعبير عن قيمة العملة الوطنية، فكم هي قوة الـ ١٠٠٠ ليرة الشرايين في السوق هو المقياس وليس السلعة علماً أن صارتنا من الألبسة أرخص من المعروف منها في السوق المحلي.

المديرية وتحتاج إلى جيش من الموظفين للاطلاع عليها وتدقيقها.

بدوره أقر معاون مدير التجارة الداخلية بدمشق كمال عوض بطيء عمليات تخلص البضائع ما يؤثر سلباً على آليات استيراد البضائع وأسعارها في السوق وتذمر المستوردين من اقتطاع هذه النسبة بسبب الروتين والورقيات والمعاملات الطويلة للحصول التجاري على مستحقاتهم داعياً إلى اتباع آلية أسرع تجنّب لتأخير البضائع كمبراً بحجة اقتطاع هذه النسبة لمؤسسات الدولة وإجراءها المعقدة، مؤكداً أن حل هذه المشاكل يساهم في تخفيض الأسعار نسبياً.

بدوره نفى سالم ناصر من مديرية الأسعار أن البنك المركزي عدم قيام المركزي بتمويل المستوردات وأن يمول عبر المصارف العاملة في سورية عبر قيامه بترميم مراكز القطع في هذه المصارف، متسائلاً: «ماذا لا تقوم وزارة التجارة بالاستيراد عبر القطاع الخاص أو عبر أحد المستوردين وتوافي بذلك قضية الـ ١٥ بالمئة والاستفادة من نسبة ١٠٠ بالمئة من كامل الضمانة المستوردة في ظل الأزمة». كما شكا عن تهديد بعض المستوردين ومن تحت الطاولة بتحميل خسارته في نسبة الـ ١٥ بالمئة للمستهلك

جزئي على حين أن كلفة هذه المستوردات تحسب لدى التجار على سعر السوق السوداء من ٥٣٠ إلى ٥٤٠ ليرة للدولار ما يشكل خسارة للتاجر.

وأضاف: «لا ضير من أن تتسلم مؤسسات التدخل الإيجابي هذه المستوردات بسعر التكلفة ولكن المشكلة في سعر الدولار وضريبة المالية». ولفت إلى أن التجار يطالبون منذ ثلاث سنوات بعدم تمويل المستوردات وأن السوق يمول ذاته عبر التدفقات النقدية المتحصلة من الاستيراد والتصدير ومن التمويل الذاتي للتجار الأمر الذي يجري حالياً بشكل نسبي من خلال سياسات حاكم المصرف المركزي الحالي.

ولفت الجلاد على صعيد آخر إلى كميات السكر الكبيرة المتراكمة لدى مستودعات مؤسسات الدولة ولا تقوم بطرحها في الأسواق لكسر حدة أسعار هذه المادة الحيوية للمواطن، إذ توجب مدير الأسعار الخوض في هذا الموضوع تافياً علمه بما نشر في الإعلام المحلي حوله وأنه ممنون فقط بضبط السعر.

وطرح عدد من التجار قضية فرض وزارة التجارة الداخلية إيداع بيانات التكلفة لدى مديرية الأسعار في وزارة التجارة في ظل صعوبة تطبيق هذا الأمر وجود نحو ٢٠٠٠ ورشة بدمشق تنتج كل واحدة منها نحو ٥٠٠ قطعة أو موديل ما يعني تراكم بيانات بأعداد هائلة لا يمكن

استحوت حصة مؤسسات التدخل الإيجابي من مستوردات القطاع الخاص وأثرها في كسر الحصة الأكبر من النقاشات في ندوة الأربعا التجاري أسس تحت عنوان «التجارة الداخلية وضمان انسياب السلع» وقد ترأس الجلسة عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد بمشاركة مدير الأسعار نضال مقصود معاون مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

ووصف الجلاد التجار بالجيش الاقتصادي حين حرص وساهم في استمرار انسياب السلع والبضائع والمواد إلى الأسواق المحلية على الرغم من الأزمة التي تعصف بالبلاد ويهدف تخفيف الأعباء على الناس مقرأ في الوقت ذاته بالارتفاع الكبير للأسعار في الأسواق المحلية عازياً ذلك إلى ارتفاع أسعار الصرف وأنه لا يد للتجار في هذا الارتفاع الكبير للأسعار وأن غرفة التجارة تتعاون مع وزارة التجارة في تقديم نسب الأسعار لسلة المستهلك الأساسية وأن هناك جلسة تسعير كل ثلاثة في وزارة التجارة، وأصفا التسعير بالمنظفي نسبياً خلال هذه الجلسات.

وخلال المناقشات أعاد الجلاد طرح معضلة نسبة الـ ١٥ بالمئة التي تمثل حصة مؤسسات التدخل الإيجابي من مستوردات القطاع الخاص والأساسية بسعر التكلفة، ومعاناة التجار من أمرين على هذا الصعيد، الأول يتعلّق بدفع المستورد ضريبة دخل لوزارة المالية عن نسبة الـ ١٥ بالمئة من مستورداته المسلمة لمؤسسات التدخل الإيجابي وهو بذلك يدفع ضريبة عن سلع وبضائع لم يقدّمها أو يحقق أرباح عليها وذلك عندما تقوم وزارة المالية بفرض هذه الضريبة على كامل الكميات المستوردة، الأمر الآخر يتمثل في أن وزارة التجارة تستلم نسبة الـ ١٥ بالمئة بسعر دولار ٥١٧ ليرة والتسعير يعتمد على شرة المركزي ضمن هذا المجال على حين أن البنك المركزي لم يعد يمول المستوردات إلا بنسبة ٢٠ بالمئة من التجار والتمويل بشكل

بهدف الاستمرار بتطوير العمل وتقديم الأداء الأفضل وزير السياحة يعفي عدداً من المديرين

الوطن

متابعة لروية وزارة السياحة التطويرية والتفعيل الصحيح للشركات السياحية المشتركة والتي تساهم فيها وزارة السياحة بنسب مختلفة ودورها المهم. والارتقاء بمستوى الخدمات في فنادق وزارة السياحة، وفي إطار تنشيط الاستثمارات السياحية ورفع الشركات التي تساهم فيها الوزارة بإدارات جديدة تم تأهيلها من الصف الثاني لرفع السوق السياحية السورية بدماء جديدة تتناغم مع رؤية الوزارة التطويرية في المرحلة الحالية والمستقبلية، علمت «الوطن» عن صدور قرارات بإعفاء مدير الاستثمار السياحي في الوزارة

سعد الدين أحمد وبتغيير ممثلي وزارة السياحة في مجالس إدارة الشركات التالية (الشركة السورية للنقل والسياحة، الشركة السورية السعودية للاستثمارات السياحية، الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة) إضافة إلى إعفاء مدير عام الشركة السورية للنقل والسياحة د. ناصر قديبان وفي السياق نفسه وعلى خلفية قيام وزير السياحة بعدة جولات تفقدية مفاجئة على الفنادق التابعة للوزارة تم إحداث بعض التغييرات في المناقص الإدارية الخاصة بفنادق الوزارة تضمن الارتفاع بالخدمات المقدمة لرتادي هذه الفنادق إلى طموح الوزارة وبما يضمن تفعيل إستراتيجية الوزارة القائمة على سياسة التدخل الإيجابي في سوق السياحة السورية عبر هذه الفنادق وبما يحقق إيرادات أعلى لخزينة الدولة.

وقال المحافظ لوطن: المستودع الأول يقع في حي جنوب المربع وتبين خلال تدقيق محتوياته أنها معونات غذائية تشمل الأرز والعدس والسكر والبرغل والزيت النباتي والفول والفاصولياء التي تتم إعادة تعبئتها وتغليفها بطرحها بالأسواق بحلة جديدة وبطريقة غير قانونية. والمستودع الثاني يقع في حي البرناوي ويحتوي كميات من مادة الزيت النباتي التركي المنشأ وأكد المحافظ أن الاتجار بالمعونات الغذائية أمر غير مشروع ويشوبه كثير من الإساءة والابتزاز بحق الأسر الفقيرة جراء ما يقوم به تجار وسماسرة الأزمة من استغلال الحاجات المادية لهذه الأسر ودفعها لبيع مخصصاتها من المعونات بأسعار بخسة.

وقال: إن المحافظة ماضية في نهجها للتصدي لمؤلاا المخالفين وضمان وصول المعونات لمستحقيها الفعليين.

مراقبون سريون لسياحة في المطاعم

وزير السياحة لـ«الوطن»: المذالفات انخفضت ٢٠ بالمئة.. ولن نسمح بأي ابتزاز

فاهد بك الشريف



كشف وزير السياحة بشر يازجي في تصريح له «الوطن» عن رقابة سرية قائمة حالياً على المنشآت السياحية في المحافظات من عناصر الضابطة والجودة إذ تقوم الضابطة بالتصريف منها مثل أي زبون، بحيث تقوم بالطلب ودفع الثمن وبعدها ترفع تقريراً شاملاً عن أداء المنشأة من جميع النواحي الخدمية والفنية والجودة وتلبية الزبون، مضيفاً: لن أسمح بأي ابتزاز يمارس من عناصر الضابطة بحق أصحاب المنشآت السياحية، كما لن أسمح بأي إساءة تمارس من أصحاب منشآت سياحية تجاه مراقبي الضابطة.

وجاء تصريح الوزير على هامش لقائه بعناصر الجودة في المحافظات بالترامن مع الدورات التدريبية التي تجريها الوزارة لتأهيل عناصر الضابطة العادلة، في ثيرة شديدة للجهة من وزير السياحة بمنع أي حالات ابتزاز تمارس من قبل مراقبي المنشآت السياحية، مؤكداً أهمية تأهيل عمل الرقابة والجودة السياحية.

وبين وزير السياحة لـ«الوطن» أن المخالفات في المنشآت انخفضت ٢٠ بالمئة في ظل القرارات الناظمة لعمل القطاع السياحي، مشيراً إلى مراقبة منشآت الإطعام والإقامة وتطوير المحيط السياحي فيما يخص بعض الأماكن التي تهتم المواطن، إضافة إلى تشديد الرقابة على المساح وتطوير واقع الخدمات في الأماكن الأثرية، ضمن توجيهات بعدم وجود حالات خلل من الضابطة وأصحاب المنشآت.

وأضاف: أطينا مهلة لمديريات الجودة بهدف إحداث قاعدة بيانات، وخاصة أنه لابد من قواعد بيانات دقيقة وذلك لدعم اتخاذ القرار، ومن هنا جاء اعتماد برنامج

نقص أدوية التخدير ينسب بتوقف عمليات جراحية في اللاذقية

عبيسر ميمر محمود

٢٠٠ عبوة تصلنا ٧٠ عبوة فقط! ما يسبب نقصاً في توافره بعدد من المشافي. وعن نقص أمصال العقارب والأفاعي في المراكز الصحية ذكر غنام أن هذه الأمصال عبارة عن مضادات مناعية مستخدمة من مصلوق قد تكون ذات تأثير قاتل ولا تعطى إلا في المشافي حصراً، وذلك منعاً من حدوث عوارض على أفرادها، لذا لا تجرؤ المديرية على وضع مصلوق غير آمنة بالمراكز كونها عقاقير خطيرة.

من جهتهم طالب عدد من أعضاء مجلس المحافظة بضرورة إنشاء صيدلية خاصة داخل المشفى الوطني لتسهيل شراء الدواء على المرضى الذين يضطرون للبحث عنه في المشافي الخاصة وبأسعار مرتفعة، مطالبين بإعادة النظر في التسعيرة الدوائية التي وصلت لأرقام خيالية زادت من الأعباء المادية على المواطن من ذوي الدخل المحدود.

وأكد رئيس مجلس المحافظة أوس عثمان بتصريح خاص لـ«الوطن» أن المجلس سيقوم بطلب توصية من الجهات المختصة لتعديل أسعار الأدوية أو بدعم بعض أنواعها، ليعود الأمر بالنفع على المواطنين في المحافظة، وخاصة بعد فقدان بعض الأصناف الدوائية بسبب غلاء أسعارها وعدم قدرة المديرية على شرائها.

كشف مدير الصحة في محافظة اللاذقية عامر غنام عن جود نقص في بعض الزمر الدوائية وخاصة من الأدوية الإسعافية، مشيراً إلى توقف عدد من العمليات بسبب عدم توافر أدوية التخدير.

وخلال مناقشة أداء عمل مديرية الصحة في اجتماع مجلس محافظة اللاذقية قال غنام إن النقص الدوائي في المشافي العامة يسبب رفع أسعار بعضها إذ إن ميزانية المديرية لم تتغير ما جعلنا «مقيدين بالسعر».

وفي ردّه على تساؤل أعضاء من المجلس حول فقدان أنواع من الأدوية في المشافي العامة وتوافرها في المشافي الخاصة، أكد غنام أن بعض المشافي الخاصة باستطاعتها شراء الأدوية بأسعار مرتفعة وبعضها مهرب ويكون سعره مرتفعاً، الأمر الذي لا تسمح به ميزانية المديرية.

وأشار مدير الصحة إلى أن فوضى التسعير تسببت بمشاكل في توافر الأدوية، مبيناً أن هناك أصنافاً دوائية ارتفع سعرها لم تكن بحاجة لرفع الأسعار، ومنها بأهمية الرقابة السريعة ضمن المنشآت السياحية، ومنها سرعة التلبية والإعلان عن الأسعار وتقديم الفاتورة والعلاقة الوظيفية بين العمال والتحصير للطعام وسرعة الاستجابة للطلب، ومدى قبول ورضا الزبون.

تم تنظيم الضبط، بحيث تأتي أهمية التوعية في الحفاظ على عمل المنشأة السياحية وتأمينها للضريبة والحرص على استمرار العمالة، لافتاً إلى وجود ١٥ ضابطة عدلية بدمشق، كما يوجد ١٢ ضابطة في اللاذقية، ٨ ضابطات في طرطوس، ويختلف الأمر حسب طبيعة كل منطقة والموسم السياحي والضغط على المنشآت.

وأكد مدير الخدمات والجودة العمل على تأمين أجهزة كشف الغذاء/كاشحات الغذاء/ للمعرفة المحيط والوسط الذي تتواجد فيه المادة الغذائية إن كان صالحاً أو فاسداً، على أن يتم تزويد الضابطة بأجهزة كشف أكسدة الزيوت وكشف الحجوم الموجودة في المنشآت السياحية، منها بأهمية الرقابة السريعة ضمن المنشآت السياحية في الحكم على سرعة التلبية والإعلان عن الأسعار وتقديم الفاتورة والعلاقة الوظيفية بين العمال والتحصير للطعام وسرعة الاستجابة للطلب، ومدى قبول ورضا الزبون.